الأمم المتحدة

A/C.5/59/SR.37

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr.: General
17 June 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١٦ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس: السيد ماكيه .....(نيوزيلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد كوزنتسوف

المحتويات

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

مسائل أخرى

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-27194 (A)

0527194

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥ صباحا.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/59/718 و A/59/734)

١ - **السيد ساك** (المراقب المالي بالنيابة): قال، مقدما مذكرة الأمين العام بشأن ترتيبات تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (A/59/718)، إن الأمين العام يلتمس موارد إضافية قدرها ٨٠٠ ٨٩٨ ١ دولار لتغطية اعتمادات تعكس المتطلبات الإضافية التي تم تحديدها، وقدرها ٦٠٠ ٤٦٤ ٤ دولار، ناقصا وفورات قدرها ٨٠٠ ٥٦٥ ٢ دولار ناشئة عن خفض قوام القوة من ٢٣٠ ١ فردا إلى ٨٦٠ فردا. وتتعلق المتطلبات الإضافية ببارامترات التكلفة للشرطة المدنية والموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين والمرافق والهياكل الأساسية والنقل البري والخدمات الطبية. وتعكس متطلبات الشرطة المدنية معدلات إعاشة منقحة للموظفين الوطنيين والموظفين الدوليين ومبلغ ١,٤ مليون دولار للمرافق والهياكل الأساسية وهو يشتمل على عنصرين، أحدهما بمبلغ ٥٠٠ ٧٠٩ دولار للإصلاحات العاجلة للمباني. كما اشتمل الاعتماد الإجمالي على مبلغ ٥٠٠ ٧٠٦ دولار تمول عن طريق تبرعات من حكومة قبرص. وأضاف أن الأمين العام يلتمس أيضا قسمة أنصبة مقررة قدرها ٣٠٠ ١٩٢ ١ دولار.

٢ - **السيد كوزنتسوف** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية المتعلق بذلك (A/59/734)، إن اللجنة الاستشارية تشعر بالقلق إزاء احتمالات تزايد طلبات تنقيح تقديرات بعثات مستقرة لحفظ السلام. وإن اللجنة شددت سابقا على أن تقدم طلبات تنقيح الاعتمادات في الظروف الاستثنائية فقط. وبالنظر إلى أن المبلغ المطلوب صغير نسبيا، وفي ضوء المناقشات الجارية حاليا مع الحكومة المضيفة فيما يتعلق بأماكن الإقامة للقوات، توصي اللجنة الاستشارية بأن يجري إدراج أي طلب إضافي ضروري لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في سياق تقرير الأداء التالي.

٣ - **السيد فان دين بوسش** (بلجيكا): قال، متحدثا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين إليه (بلغاريا ورومانيا)، والبلدين المرشحين للانضمام (كرواتيا وتركيا) وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والارتباط (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، إضافة إلى لختنشتاين والنرويج، أن بارامترات التكلفة المتغيرة ونقل الأفراد العسكريين كانت كبيرة الأثر في تقديرات التكلفة الأصلية لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وأنها فاقت الوفورات التي تحققت من تقليص حجم القوات. وبينما يمكن نسبيا فهم تغير بارامترات التكلفة، فإن الحال ليس كذلك بالنسبة لنقل الأفراد العسكريين الذي سيكون له بعض الآثار المالية الإضافية على الدورة التالية للميزانية. ولذلك، اتفق مع اللجنة الاستشارية على أنه يجب تشجيع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على امتصاص التجاوز الحاصل في تكاليف التقديرات الأصلية.

٤ - **السيد مافرويانيس** (قبرص): قال إن وفده يؤيد بالكامل البيان الذي قدمته بلجيكا نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وقال إن حكومته تظل ملتزمة بالكامل بالتزاماتها بمقتضى المادة ١٩ من اتفاق آذار/مارس ١٩٦٤ بين الأمم المتحدة وحكومة قبرص فيما يختص بوضع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وهو الاتفاق الذي لم يشتمل على تعديلات وتجديدات لتحسين أماكن إقامة القوات. وقال إنه بالإضافة إلى التبرعات التي تقدمها حكومته للقوة تقوم أيضا بتوفير الصيانة الروتينية لمرافق القوة في قبرص، وكذلك لموادها ومعداتها وخدماتها. واستجابة لمذكرة شفوية وردت

من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، تتخذ حكومته كافة التدابير اللازمة لضمان سلامة وأمن المرافق الموفرة للقوة، وستبذل كل ما في وسعها لإيجاد حل سريع ومرض لهذا الأمر بالتشاور مع القوة ومع الأمم المتحدة.

٥ - **السيد توريس ليبوري** (الأرجنتين): قال إن وفده يرغب أيضا في المحافظة على المعايير المتعلقة بالأمن وبالصيانة في قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وأنه لذلك سيعمل بروح إيجابية في أثناء المشاورات غير الرسمية لضمان أن تتاح للقوة الموارد اللازمة لأداء عملها بطريقة فعالة.

٦ - **السيدة آتوول** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه من غير الواضح السبب الذي من أجله تنظر الجمعية العامة في طلب قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في أثناء الجزء الأول من دورتها المستأنفة بدلا من النظر فيه في الجزء الثاني. وأضافت أن وفدها اتفق مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن يتم تقديم طلبات تنقيح الاعتمادات في الظروف الاستثنائية فقط، وأنها ستكون ممتنة لو قدمت الأمانة العامة معلومات تفصيلية عن حالة الاتفاقات المبرمة بين قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص وحكومة قبرص، وبالتحديد فيما يخص ترتيبات أماكن إقامة القوات.

٧ - **السيد كوزاكي** (اليابان): قال إن وفده يتفق بالكامل مع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن يقتصر تقديم طلبات تنقيح الاعتمادات على الظروف الاستثنائية فقط، وأن يجري إدراج أي طلبات إضافية ضرورية عند تقديم تقرير الأداء. وقال إن وفده يؤيد أيضا الملاحظات المبينة في الفقرة ٥ من تقرير اللجنة الاستشارية. ورأى أنه من المفيد توضيح الالتزامات القانونية لحكومة قبرص بمقتضى اتفاق مركز القوات والوضع الذي وصلت إليه المفاوضات بين الحكومة والأمم المتحدة. وسيكون من المفيد أيضا معرفة سبب عدم انتظار الأمم المتحدة حتى توافق حكومة قبرص على توفير المرافق المناسبة لإقامة العسكريين التابعين للقوة. واختتم بقوله إنه ينبغي على الأمين العام تعجيل المفاوضات مع الحكومة المضيفة بشأن نقل أفراد الوحدة العسكرية.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/59/692 و A/59/728)

٨ - **السيد ساك** (المراقب المالي بالنيابة): قال، في معرض تقديم مذكرة الأمين العام بشأن ترتيبات تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (A/59/692)، إن الموارد الإضافية المطلوبة وهي ١٠٠ ٤٠٤ ٣٧ دولار، تعكس التكاليف الإضافية التي سيتم تعويضها جزئيا بوفورات قدرها ٠٠٠ ٦٣٠ ٣ دولار. وبالتالي، هناك حاجة لاعتمادات إضافية قدرها ١٠٠ ٧٧٤ ٣٣ دولار وتقسيمها كأنصبة مقررة، إضافة إلى المبلغ المعتمد سابقا وقدره ٢٠٠ ٦٢٥ ٢٦٤ دولار. وأوضح قائلا إن هذه المتطلبات نشأت من تكاليف تتعلق بالرواتب والاستحقاقات لموظفي الارتباط العسكريين وللموظفين الدوليين والموظفين الوطنيين ولمتطلبات النقل الجوي. ونتجت التغييرات الكبيرة في رواتب الموظفين الوطنيين عن دراسة استقصائية أدت إلى تغيير جدول الرواتب بنسبة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠ بالمائة.

٩ - وفيما يخص الأنصبة المقررة، قال إن حالة التمويل الحالية غير مرضية. وعلى الرغم من أن مبلغا إجماليا قدره ٥٥ مليون دولار توفر في هيئة قروض من بعثات حفظ سلام المغلقة للإنفاق على عمليات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لم يتم دفع سوى ١٣٢ مليون دولارا

من المبلغ الإجمالي للاشتراكات واجبة الدفع بحلول ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وقدره ١٤١ مليون دولار. وأكد أن مسألة الأنصبة المقررة مسألة بالغة الأهمية.

١٠ - **السيد ساها** (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال مقدما تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/59/728)، إن الطلبات الإضافية لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو نتجت عن عدة تغييرات طرأت على بارامترات التكلفة تشمل معدلات بدل الإقامة المقرر للبعثة وجداول الرواتب للموظفين الوطنيين وانخفاض سعر الدولار مقابل اليورو. وأدخلت ضمن ذلك أيضا تكلفة عقد للعمليات الجوية اعتبارا من ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وعلى الرغم من أن الأمانة العامة اقترحت امتصاص جزء من التكاليف الإضافية، فإنها يمكن أن تفعل أكثر من ذلك، لا سيما في مجال تكاليف التشغيل. ودعا إلى بذل جهود إضافية لتقليص تكاليف العمليات الجوية وإعادة توزيع الاعتمادات المتاحة تحت بنود تشغيل أخرى. ويمكن إدراج أي عجز يتبقى نتيجة لزيادة تكاليف العقد الجديد في سياق تقرير الأداء التالي لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وعليه، توصي اللجنة الاستشارية باعتماد إضافي قدره ٣٠ مليون دولار للبعثة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وهو يقل بمبلغ ٣,٨ مليون دولار عن المبلغ الذي طلبه الأمين العام.

١١ - **السيد فان دين بوسش** (بلجيكا): وافق، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، والبلدين المنضمين (بلغاريا ورومانيا)، والبلدين المرشحين للانضمام (كرواتيا وتركيا) وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والارتباط (ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وصربيا والجبل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)، إضافة إلى ليختنشتاين والنرويج، على أنه يجب بذل الجهود لامتصاص الزيادة في المتطلبات تحت بند النقل الجوي وقدرها ٣٨٦ ٠٠٠ دولارا. وينبغي أن يكون المبدأ الذي يُسترشد به في هذا المجال هو وجوب امتصاص التكاليف غير المدرجة في الميزانية والمتعلقة بالسفر وصيانة المرافق والهياكل الأساسية واقتناء المركبات ومعدات الاتصالات ومعدات معالجة البيانات الاليكترونية الأخرى. ورأى أن تقرير أداء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ سيكون اختبارا في هذا الخصوص.

١٢ - **السيدة آتوول** (الولايات المتحدة الأمريكية): حذرت من الزيادة في تكاليف بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو التي تعود بقدر كبير إلى المعدلات المنقحة لبلد الإقامة وجدول الرواتب المنقح للموظفين الوطنيين. وقالت إن وفدها يشجع الأمانة العامة على تنظيم المعلومات التي توفرها للجمعية العامة عموما، إلا أنه كان ينبغي في حالة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بذل جهود أكبر لتوضيح الأساس المنطقي لمثل هذه الزيادات في أثناء نظر اللجنة لهذا البند في الجلسات غير الرسمية.

١٣ - وأبدى وفدها قلقه من الميل المتزايد طيلة السنة لمطالبة اللجنة بإعادة النظر في ميزانيات حفظ السلام. وبرغم أنه من المفهوم أن ظروفا معينة ربما تستدعي نظر الجمعية العامة في طلبات تعديل التمويل خارج دورة ميزانية حفظ السلام العادية، إلا أنه يجب بذل جهود أكبر لإرجاء كل الطلبات الأخرى حتى انعقاد الجزء الثاني من الدورة المستأنفة. ورأت أن نهج التجزئة الحالي يزيد إرباك حالة تمويل حفظ السلام ويثير أسئلة حول مقدرة البعثات على إدارة ميزانياتها بفعالية. ورأت أن هذا النهج أيضا يسهم في التذكير بأنه في ضوء الزيادة الكبيرة في ميزانيات حفظ السلام مؤخرا، يجب بذل جهود أكبر لبلوغ الكفاءة ضمن تلك الميزانيات.

١٤ - **السيد كوزاكي** (اليابان): أكد أن تقديم طلبات تنقيح الاعتمادات لا بد أن يجري في الظروف الاستثنائية

فقط، وأنه يجب بذل جهود أكبر لامتصاص النفقات غير المدرجة في الميزانية، بما في ذلك عن طريق إعادة تحديد الأولويات. ورأى أن عدم توافر المعلومات بشأن التجاوز المحتمل في الإنفاق أو بشأن انخفاض قيمة بعض البنود قد يكون واردا في الوقت الذي يتم فيه تقديم الميزانية، إلا أن أغلب المعلومات بشأن الزيادات في التكاليف كانت متوافرة أثناء مناقشة الميزانية في شهر أيار/مايو عام ٢٠٠٤. وتساءل وفده لماذا لم يتم إيصال هذه المعلومات إلى اللجنة. ورأى أنه ينبغي للأمانة العامة أن تقدم شرحا مفصلا بشأن الحاجة إلى إجراء زيادات في جدول رواتب موظفي الأمم المتحدة، وبشأن مقدار المتطلبات الإضافية للموظفين الدوليين البالغة ٨ ملايين دولار، الذي يُعزى للتحويل من عقود السلسلة ٣٠٠ إلى عقود السلسلة ١٠٠، ومقدارها الذي يُعزى إلى الزيادة في بدل الإقامة المقرر للبعثة.

مسائل أخرى

١٥ - **السيد أبيليان** (أمين اللجنة): قال ردا على سؤال أثير في الاجتماع السابق للجنة من قِبل ممثل الجمهورية العربية السورية بخصوص اكتظاظ مبنى الأمانة العامة أثناء الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة، إن الطبيعة الاحتفالية للمناسبة نبعت من كونها احتفالا بالذكرى العاشرة لإعلان ومنهاج عمل بيجين، والذكرى العشرين لاعتماد استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، والذكرى الثلاثين للمؤتمر العالمي الأول المعني بالمرأة.

١٦ - وأضاف أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرر، في قراره ٢٠٠٤/٥٧ أن يدعو بصفة استثنائية، المنظمات غير الحكومية التي اعتمدت لدى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة أو لدى الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، إضافة إلى الوفود التي تحضر دورة اللجنة في العادة وأنه جرى القيام بكل التخطيط اللازم تحضيرا للدورة.

١٧ - **السيد هين** (الموظف المسؤول عن دائرة الأمن والسلامة): قال أيضا ردا على السؤال الذي طرحه ممثل الجمهورية العربية السورية إنه تم إحاطة المشتركين في الدورة التاسعة والأربعين للجنة وضع المرأة بشأن إجراءات الإخلاء التي جرى استعراضها أيضا إعدادا للدورة. وعلاوة على ذلك تم تسيير دوريات إضافية للسلامة، وأُصدرت بطاقات تعريف خاصة وجرى تسجيل المشتركين مسبقا. ولم يُسمح بدخول المشاركين من غير موظفي الأمم المتحدة أو من أعضاء الوفود إلا بعد تفتيشهم وفحص أمتعتهم.

١٨ - **السيد إيلجي** (ممثل الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده لم يكن قلقا بشأن العدد الكبير للوفود في حد ذاته، وإنما بشأن ما إذا كانت الأمانة العامة قد أخذت في حسبانها السعة التشغيلية لمرافق الأمانة أثناء تحضيراتها للدورة.

١٩ - **السيد كانغ كويونغ – وها** (جمهورية كوريا): قال إن الذكرى العاشرة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة كانت مناسبة استثنائية ومثلت التزاما لوجستيا رئيسيا بسبب عدد الوفود التي حضرتها. وقال إنه بغية التحضير للدورة عقدت مشاورات مع المكتب والأمانة العامة والأمن والبروتوكول وخدمات المؤتمرات. وتم وضع كل جانب من الجوانب في الحسبان، بما في ذلك الدخول وتصاريح المرور الأمنية وسعة غرف الاجتماعات المفردة وسعة مبنى الأمانة العامة نفسه. وبرغم أن نصف الأعضاء المسجلين من المنظمات غير الحكومية، وعددهم ٦ ٠٠٠ تقريبا، حضروا بالفعل، كان هناك أيضا عدد من الوفود الحكومية الرفيعة المستوى. وبفضل المشاورات التحضيرية، كانت الدورة ناجحة للغاية. لكن لجنة وضع المرأة ترغب في الاعتذار عن أي إرباك تسببت فيه لهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٥٥.